

مَفَاتِيحُ

لِطَلَبِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ

عَلَى مَنَهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّنِّيَّةِ

جَمْعُ

نزار حمّادي

دار الأمل للدراسات والبحوث
تونس



مَفَاتِيحُ
لِطَلَبِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ
عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّنِّيَّةِ



جَمْعُ
نزار حمّادي



دارُ الأملِ والبرِّ
تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَبَعْدُ، فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى فَوَائِدَ مُتَعَلِّقَةٍ بِبَعْضِ
آدَابِ الْعِلْمِ تَعَلُّمًا وَتَعْلِيمًا، مُرْتَبَّةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ
وَخَاتِمَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

مُقَدِّمَةٌ

فِي أَهَمِّيَّةِ طَلَبِ الْعِلْمِ وَشَرَفِهِ

أَعْلَمَ أَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ وَالْاِسْتِغَالَ بِالْتَّعْلِيمِ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ ،
بَلْ هُوَ الْجِهَادُ الثَّانِي ، بَلْ هُوَ أَهَمُّ الْجِهَادَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ
جِهَادَ الْعَدُوِّ مَطْلُوبٌ لِلدَّفْعِ عَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ ، وَالْعِلْمُ
مَطْلُوبٌ لِدَفْعِ الْجَهْلِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ .

وَإِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَا أَنَّ الْعَدُوَّ لَوْ تَسَلَّطَ عَلَى الْأَمْوَالِ
وَالرِّقَابِ ، فَهِيَ أُمُورٌ دُنْيَوِيَّةٌ لَا بُدَّ مِنْ فِرَاقِهَا ، إِمَّا بِذَلِكَ أَوْ
بِغَيْرِهِ ، وَالْمَوْعِدُ الْآخِرَةُ ، وَلَوْ تَسَلَّطَ الْجَهْلُ - عِيَاذًا بِاللَّهِ مِنْهُ -
لَمْ تَبْقَ عَقِيدَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَلَا إِيْمَانٌ ، وَلَا عَمَلٌ صَالِحٌ ،
وَهَذَا هُوَ الْهَلَاكُ الْأَبَدِيُّ الَّذِي يَسْتَمِرُّ بِلَا نِهَآيَةٍ .

فَالْجِهَادُ فِي دَفْعِ الْجَهْلِ وَتَحْصِيلِ الدِّينِ - أَصْلًا وَفَرْعًا -
أَهَمُّ وَأَوْكَدُ مِنَ الْجِهَادِ فِي دَفْعِ الْعَدُوِّ .

وَالنَّبِيُّ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَأْ بِالْجِهَادِ الثَّانِي الَّذِي
قُلْنَا إِنَّهُ الْأَهَمُّ ، فَكَانَ يُجَاهِدُ فِي دَفْعِ الْجَهْلِ بِالْتَّعْلِيمِ بِأَقْوَالِهِ

وَأَفْعَالِهِ وَتَقَارِيرِهِ، وَلَمْ يَشْتَغِلْ بِجِهَادِ الْعَدُوِّ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ
حِينَ أَدِنَ اللَّهُ لَهُ.

أَعْلَمَ أَيْضًا أَنَّ الْعِلْمَ لَدِيدٌ فِي نَفْسِهِ، فَيَكُونُ مَطْلُوبًا
لذاته، فَإِذَا أُعْتَبِرَ وَسِيلَةً إِلَى الْحُصُولِ عَلَى سَعَادَتِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ - اللَّتَيْنِ هُمَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ رُبْتَةً فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ
- كَانَ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهُ الْوَسِيلَةُ إِلَيْهِمَا؛ إِذْ لَا وُصُولَ لَهُمَا
إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْعَمَلِ إِلَّا بِالْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ
الْعَمَلِ.

فَظَهَرَ أَنَّ أَصْلَ السَّعَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ هُوَ الْعِلْمُ،
وَأَنَّهُ عَلَى التَّحْقِيقِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، كَيْفَ لَا وَفَضِيلَةُ الشَّيْءِ
تُعْرَفُ بِشَرَفِ ثَمَرَتِهِ، وَثَمَرَةُ الْعِلْمِ إِمَّا الْقُرْبُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
بِاتِّبَاعِ أَوْامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، وَإِمَّا بِانْتِظَامِ أَمْرِ الدُّنْيَا الَّتِي
هِيَ مَزْرَعَةُ الْآخِرَةِ، وَلَا يَنْتَظِمُ أَمْرُهُمَا إِلَّا بِالْعِلْمِ.

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي شُرُوطِ وَأَدَابِ طَالِبِ الْعِلْمِ

اعْلَمْ وَفَقَّنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ أَنْ لِتُعْلِمَ الْعُلُومَ
وَتَعْلُمَهَا شُرُوطًا وَأَدَابًا:

فَضَّلْ

مِنْهَا أَنْ تَتَوَيَّ بِالْعِلْمِ امْتِثَالَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي طَلَبِ الْعِلْمِ
وَالْتَقَرُّبِ إِلَيْهِ، وَتَحْصِيلِ الْعِلْمِ لَتَعْبُدَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْخُرُوجِ
عَنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ الْمَذْمُومِ عِنْدَ اللَّهِ لِلسَّلَامَةِ مِنْ غَوَائِلِهِ،
فَإِنَّ النَّيَّةَ هِيَ أَسَاسُ الْأَمْرِ، وَعَلَيْهَا يَكُونُ الْعَمَلُ، وَلَا تَقْصِدْ
بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ كَاكْتِسَابِ مَالٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ مُغَالَبَةِ خَصْمٍ أَوْ كَثْرَةِ
أَتْبَاعٍ أَوْ صَرْفِ وُجُوهِ النَّاسِ إِلَيْكَ.

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَبْدَأَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى حِفْظًا وَإِتْقَانًا وَتَبَرُّكًا
وَتَنْوِيرًا، وَلَا تَرَأُ تَتَعَهَّدُهُ عَلَى مُرُورِ الْأَيَّامِ تِلَاوَةً وَتَدْبِيرًا

وَعَمَلًا بِمَا فِيهِ، فَذَلِكَ أَسَاسُ الْحَيَرَاتِ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِي
 الْقَوَاعِدِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، حَتَّى إِذَا تَصَلَّغْتَ مِنْهَا أَقْبَلْتَ عَلَى
 الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ دَلِيلًا وَمَذْلُولًا، أَصُولًا وَفُرُوعًا، فَإِنْ أَفْنَيْتَ
 نَفْسَ عُمْرِكَ فِي ذَلِكَ فَنِعَمَتِ التَّجَارَةُ.

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تُقَدِّمَ مِنَ الْعُلُومِ الْأَهَمَّ فالْأَهَمَّ، قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ: هُوَ حَسَنٌ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى
 مَا يَلْزِمُكَ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تُمَسِيَ، وَمِنْ حِينَ تُمَسِيَ
 حَتَّى تُصْبِحَ، فَالْزِمْهُ نَفْسَكَ وَلَا تُؤْثِرَنَّ عَلَيْهِ شَيْئًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ سَحْنُونٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ كَانَ فِيهِ مَوْضِعٌ لِرَجَاءِ
 الْإِمَامَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ قُوَّةُ الطَّلَبِ، وَمَنْ أَلْهَمَهُ اللَّهُ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ
 بِقُوَّةِ الْبَحْثِ عَنِ الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ وَالْعِنَايَةِ فَقَدْ وَفَّقَهُ

اللَّهُ لِأَفْضَلِ مَا تَقَرَّبَ بِهِ الْعَامِلُونَ إِذَا صَحَّتْ فِي ذَلِكَ نِيَّتُهُ
وَسَلِمَتْ سَرِيرَتُهُ» (١).

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَقْصِدَ بِهِ تَكْمِيلَ نَفْسِكَ ؛ لِأَنَّ بِالْعِلْمِ تُعْرِفُ
الْفَضَائِلَ وَالرِّذَائِلَ ، فَإِذَا عُرِفَتْ تَهَيَّأَتِ النَّفْسُ بَعْدَ ذَلِكَ
لِلتَّحَلِّي بِمُقْتَضَى مَا هُوَ فَضِيلَةٌ ، وَالتَّخَلِّي عَنْ مُقْتَضَى مَا هُوَ
رَذِيلَةٌ ، بِحَسَبِ مَا يُسَاعِدُهَا التَّوْفِيقُ وَتُنْهَضُهَا الْعِنَايَةُ الرَّبَّانِيَّةُ .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَقْصِدَ الْعِلْمَ الَّذِي تَقْبَلُهُ طِبَاعُكَ ، فَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ
يَصْلُحُ لِتَعَلُّمِ الْعُلُومِ ، وَلَا كُلُّ مَنْ صَلَحَ لِتَعَلُّمِهَا صَلَحَ لِتَعَلُّمِ
جَمِيعِهَا ، بَلْ كُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ .

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج ١/ص ١٨)

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَنْظُرَ فِي حَالِ نَفْسِكَ عِنْدَ إِقْدَامِكَ عَلَى التَّعَلُّمِ ،
فَإِنْ رَأَيْتَ مِنْ نَفْسِكَ قَابِلِيَّةً لِلْعُلُومِ كُلِّهَا فَلَجَّ فِي بِحَارِهَا عَلَى
التَّرْتِيبِ اللَّائِقِ ، وَلِتَأْخُذَ ذَلِكَ مِنْ مُعَلِّمٍ مُلْقِيًا إِلَيْهِ الْقِيَادَ
لِيُقَوِّدَكَ قَوْدًا سَهْلًا صَالِحًا .

وَإِنْ رَأَيْتَ فِي نَفْسِكَ قَابِلِيَّةً لِنَفْسٍ دُونَ آخَرَ فَاتْرُكِ الَّذِي لَا
تَقْبَلُهُ وَاشْتَغِلْ بِمَا تَجِدُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ إِقْبَالًا وَإِذْرَاكَ ،
وَاحْذَرْ مِنْ مُغَالَطَةِ نَفْسِكَ بِأَنْ تَظُنَّ بِهَا الْقَابِلِيَّةَ مَعَ عَدَمِ
ظُهُورِ آثَارِهَا .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَسْتَوْعِبَ ذَلِكَ الْعِلْمَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ تَصَوُّرًا
وَتَصَدِيقًا . قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : «يَجِبُ عَلَى الطَّالِبِ أَنْ يَجْعَلَ

حِفْظُهُ لِلْعِلْمِ حِفْظَ رِعَايَةٍ، لَا حِفْظَ رِوَايَةٍ، فَإِنَّ رُؤَاةَ الْعِلْمِ
كَثِيرٌ، وَأَمَّا رِعَايَتُهَا فَقَلِيلٌ»^(١).

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَقْصِدَ فِيهِ الْكُتُبَ الْجَيِّدَةَ الْمُسْتَوْعِبَةَ لِجُمْلَةِ
الْفَنِّ.

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسَازٍ مُرْشِدٍ نَاصِحٍ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ
أَهْلِهِ، لَا مِنْ الصُّحُفِ وَالذَّفَاتِرِ، فَإِنَّ إِفْسَادَ هَذَا أَقْرَبُ مِنْ
إِصْلَاحِهِ.

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ تُذَاكِرَ بِهِ الْأَقْرَانَ وَالنُّظَرَاءَ طَلَبًا لِلتَّحْقِيقِ، لَا
لِلْمُغَالَبَةِ، بَلْ لِلْمُعَاوَنَةِ عَلَى الْإِفَادَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ. قَالَ أَبُو
حَازِمٍ مَيْسَرَةُ بْنُ حَبِيبٍ النَّهْدِيُّ الْكُوفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ الْعَالِمُ

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج ١/ص ٢٧) ولم يعين قائله.

فِيمَا مَضَى إِذَا لَقِيَ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فِي الْعِلْمِ كَانَ يَوْمَ غَنِيمَتِهِ ،
وَإِذَا لَقِيَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ ذَاكَرَهُ ، وَإِذَا لَقِيَ مَنْ هُوَ دُونَهُ لَمْ يَزُهُ
عَلَيْهِ»^(١) .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنَّكَ إِذَا حَصَلْتَ عِلْمًا مِنَ الْعُلُومِ فَلَا تُضَيِّعُهُ
بِإِهْمَالِكَ إِيَّاهُ ، وَلَا تَمْنَعُهُ مُسْتَحِقَّهُ ، وَلَا تُؤْتِهِ غَيْرَ مُسْتَحِقِّهِ .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ لَا تَعْتَقِدَ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ أَنَّكَ حَصَلْتَ مِنْهُ
مِقْدَارًا لَا تُمَكِّنُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ، فَذَلِكَ نَقْصٌ وَحِرْمَانٌ . قَالَ
بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : «الْمُتَعَمِّقُ فِي الْعِلْمِ كَالسَّابِحِ فِي الْبَحْرِ ، لَيْسَ
يَرَى أَرْضًا ، وَلَا يَعْرِفُ طُولًا وَلَا عَرْضًا»^(٢) .

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج١/ص٢٦)

(٢) أورده ابن الأزرق الغرناطي (ت٨٩٦هـ) في كتابه روضة الإعلام بمنزلة

العربية من علوم الإسلام ، (ج٢/ص٧٧٦)

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ لَا تُدْخِلَ عِلْمًا فِي عِلْمٍ آخَرَ، لَا فِي تَعَلُّمٍ، وَلَا فِي مُحَاوَرَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُشَوِّشُ الْفِكْرَ.

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ لَا تُهْمِلَ عِلْمًا مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا مَا يَتَقَدَّمُهَا وَلَا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهَا مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَضَرْوَرِيٍّ مِنَ الْمَنْطِقِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّ الْعُلُومَ يُسْتَعَانُ بِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا هِيَ كَالْأَصَابِعِ لِلْكَفِّ فَمَنْ عُدِمَ مِنْهَا عِلْمًا كَانَ كَمَنْ عُدِمَ أَصْبَعًا.

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ لَا تَهْجُمَ فِي الْبِدَايَةِ عَلَى الْخِلَافِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، بَلْ وَلَا عَلَى الْفُنُونِ الْمُخْتَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ تَعْرِفَ مَدَى عَقْلِكَ، فَرُبَّمَا ضَلَّ وَتَحَيَّرَ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: «كَثْرَةُ الْفُنُونِ مَضِلَّةٌ الْفُهُومِ»، فَلْتَشْتَغِلْ بِمَا تُطِيقُ مِنَ الْفُنُونِ حَتَّى تَقْوَى عَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ سَخْنُونُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتَّقِ اللَّهَ أَيُّهَا الطَّالِبُ لِلْعِلْمِ،
وَاحْذِرِ الزَّلَلَ وَعَجَلَةَ الْقَوْلِ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِ دَرَجَتِهِ»^(١).

فَصَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ لَا تَحْقِرَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا ، وَقَدْ
قِيلَ: «مِنَ الْعِلْمِ أَنْ لَا تَحْقِرَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ» ، وَلِبَعْضِهِمْ فِي
مَعْنَى أَنَّ الْمُواظَبَةَ عَلَى الْقَلِيلِ مِنَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ:

الْيَوْمَ شَيْءٌ وَغَدًا مِثْلُهُ مِنْ لُقْطِ الْعِلْمِ الَّتِي تُلْتَقَطُ
وَيُحْصَلُ الْمَرْءُ بِهَا حِكْمَةٌ وَالسَّيْلُ مَعْنَاهُ اجْتِمَاعُ النُّقْطِ

فَصَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ يُرَاعِيَ كُلُّ مَنْ الْمُتَعَلِّمِ وَالْمُعَلِّمِ حَقَّ الْآخِرِ ،
خُصُوصًا الْأَوَّلَ لِأَنَّ مُعَلِّمَهُ كَالْأَبِ ، بَلْ أَعْظَمُ لِأَنَّ أَبَاهُ
أَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْفَنَاءِ ، وَمُعَلِّمُهُ دَلَّهُ عَلَى دَارِ الْبَقَاءِ .

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج ١/ص ٢٨)

فَصِّلْ

وَمِنْهَا مُطَالَعَةُ الْكُتُبِ مَهْمَا تَفَرَّغَ لَهَا فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ
الْقِرَاءَةِ عَلَى الْأُسْتَاذِ، فَإِنَّهَا مَادَّةُ التَّحْصِيلِ، وَمَرْجِعُ التَّفْرِيعِ
وَالْتَأْصِيلِ. وَصَبِرُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الطَّلَبِ عَلَى الدَّأْبِ
عَلَيْهَا لَيْلًا وَنَهَارًا مَعْرُوفٌ، وَقَدْ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ
(ت ٤٧٨هـ): طَالَعْتُ فِي نَفْسِي وَقْتُ الْاِسْتِغَالِ عَلَى الْإِمَامِ
أَبِي الْقَاسِمِ الْإِسْكَافِ (ت ٤٥٢) مِئَةَ مَجْلَدَةٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ انْتِفَاعَ طَالِبِ الْعِلْمِ بِمُطَالَعَةِ الْكُتُبِ مَشْرُوطٌ
بِأَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مِنْ فَهْمِ مَقَاصِدِ ذَلِكَ الْعِلْمِ
الْمَطْلُوبِ وَمَعْرِفَةِ اصْطِلَاحَاتِ أَهْلِهِ مَا يَتِمُّ لَهُ بِهِ النَّظَرُ فِي
الْكِتَابِ.

- الثَّانِي: أَنْ يَتَحَرَّى كُتُبَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
الْمُرَادِ؛ فَإِنَّهُمْ أَقْعَدُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُتَأَخِّرَ لَا يَبْلُغُ مِنَ الرُّسُوخِ فِي عِلْمٍ مَا بَلَغَهُ الْمُتَقَدِّمُ.

فَضِّلْ

وَمِنْهَا مُلَازِمَةُ الصَّبْرِ عَلَى الطَّلَبِ إِلَى الْمَمَاتِ ، عَلَى مَا
تَقْتَضِيهِ الْغَبْطَةُ بِالْعِلْمِ وَصِدْقُ الرَّغْبَةِ فِي الْإِزْدِيَادِ مِنْهُ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَالِبُ الْعِلْمِ طَالِبًا حَتَّى تَجْتَمَعَ فِيهِ
مَعَانِي حُرُوفِهِ :

- فَالطَّاءُ : أَنْ يَكُونَ طَاهِرَ الْقَلْبِ صَفِيًّا تَقِيًّا .
- وَاللَّامُ : أَنْ يَكُونَ لَبِيبًا لَيِّنًا .
- وَالْبَاءُ : أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِعُيُوبِهِ بَاكِئًا عَلَى ذُنُوبِهِ .
- فَإِنْ كَانَ هَكَذَا فَطَالِبٌ ، وَإِلَّا فَظَالِمٌ .

فَضِّلْ

وَإِذَا دَخَلَكَ أَثْنَاءُ الطَّلَبِ ضَعْفٌ عَنِ الْإِجَابِ عَلَى الْعِلْمِ
وَاسْتِقْصَارٌ لِنَفْسِكَ وَهَمًّا وَاسْتِكْثَارًا لِلْعَوَاقِبِ وَالْآفَاتِ ، فَإِيَّاكَ
أَنْ تَفِرَّ وَتَنْقَطِعَ ، وَأَعْلَمُ عِلْمُ الْيَقِينِ أَنَّ بَابَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ
مَفْتُوحٌ ، وَأَنَّ خَيْرَهُ مَمْنُوحٌ ، وَأَنَّ الصَّبْرَ مُقَدِّمُهُ الْفُتُوحَ .

البَابُ الثَّانِي

فِي آفَاتِ طَلَبِ الْعِلْمِ

وَأَعْلَمَ أَنَّ لِلاِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ آفَاتٍ كَثِيرَةً:

فَصَّلْ

فَمِنْهَا تَرْكُ الْعِلْمِ خَوْفَ الْعُجْبِ وَالرِّيَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُنْتَهَى
بُغْيَةِ عَدُوِّكَ مِنْكَ، فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَهُ ضَيَّعْتَ الْعَمَلَ وَالْإِخْلَاصَ
جَمِيعًا، وَقَدْ كَانَ مَقْصُودُهُ تَقْوِيَتِ الْإِخْلَاصِ عَنْكَ.

فَصَّلْ

وَمِنْهَا الْوُثُوقُ بِالزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَتْرُكُ التَّعَلُّمَ حَالًا؛ إِذِ
الْيَوْمَ فِي التَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ أَفْضَلُ مِنْ غَدِهِ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ أَمْسُهُ،
وَالْإِنْسَانُ كُلَّمَا كَبُرَ كَثُرَتْ عَوَائِقُهُ.

فَصَّلْ

وَمِنْهَا الْوُثُوقُ بِالذِّكَاةِ، فَكَثِيرٌ مَنْ فَاتَهُ الْعِلْمُ لِرُكُونِهِ إِلَى
ذِكَايِهِ وَتَسْوِيفِهِ آيَّامَ الْإِشْتِغَالِ بِطَلَبِ الْعِلْمِ.

فَصِّلْ

وَمِنْهَا التَّنَقُّلُ مِنْ عِلْمٍ قَبْلَ إِتْقَانِهِ إِلَى آخَرَ ، فَإِنَّهُ هَدْمٌ لِمَا
قَدْ بُنِيَ .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا طَلَبُ أَوَاخِرِ الْعِلْمِ قَبْلَ أَوَائِلِهِ ، فَإِنَّهُ غُرُورٌ وَحِمَاقَةٌ ،
سَبَبُهُ اسْتِعْجَالُ تَحْصِيلِ فَائِدَةِ الْعِلْمِ قَبْلَ الْخَوْصِ فِي
مُقَدِّمَاتِهِ .

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ زُرُّوقٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : «لِلْأَوَاخِرِ اِرْتِبَاطٌ بِالْأَوَائِلِ ،
فَمَنْ كَانَتْ بَدَايِئُهُ أَحْكَمَ كَانَتْ نِهَائِيَّتُهُ أَتَمَّ ، وَمَنْ كَانَتْ بَدَايِئُهُ
أَجْمَلَ كَانَتْ نِهَائِيَّتُهُ أَكْمَلَ ، وَمَنْ كَانَتْ بَدَايِئُهُ أَصَحَّ كَانَتْ
نِهَائِيَّتُهُ أَوْضَحَ ، وَمَنْ كَانَتْ بَدَايِئُهُ جَمِيلَةً كَانَتْ نِهَائِيَّتُهُ جَلِيلَةً ،
وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ مَا لَهُ بَدَايَةٌ وَنِهَائَةٌ»^(١) .

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم العطائية (ص ٤٦٠)

فَصَّلْ

وَمِنْهَا طَلَبُ الدُّنْيَا وَالتَّرَدُّدُ إِلَى أَهْلِهَا وَالْوُقُوفُ عَلَى
أَبْوَابِهِمْ. قَالَ الْإِمَامُ سَحْنُونٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَأَنْ أَطْلُبَ الدُّنْيَا بِالذِّفِّ
وَالْمِزْمَارِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطْلُبَهَا بِالذِّينِ»^(١).

فَصَّلْ

وَمِنْهَا وَلَايَةُ الْمَنَاصِبِ فَإِنَّهَا شَاغِلَةٌ مَانِعَةٌ، كَمَا أَنَّ ضَيْقَ
الْمَالِ أَيْضًا مَانِعٌ.

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج ١/ص ٢٣)

البَابُ الثَّالِثُ فِي آدَابِ الْمُدَرِّسِ

وَيَنْبَغِي لِلْمُدَرِّسِ أُمُورٌ:

فَصَّلٌ

فَمِنْهَا إِذَا خَرَجَ إِلَى مَجْلِسِهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ مِنَ الْحَدَثِ
وَالْحَبَثِ، وَيَتَنَظَّفَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ مِمَّا يَلِيقُ نَوْعُهُ
بِمِثْلِهِ فِي زَمَانِهِ وَبَلَدِهِ، قَاصِدًا بِذَلِكَ تَعْظِيمَ الْعِلْمِ وَتَبْجِيلَ
الشَّرِيعَةِ، لَا رِيَاءَ وَلَا فَخْرًا وَلَا سَرَفًا.

وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ بِالْيَسَارِ وَالْوَقْتِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَخْتَلِفَ
أَيْضًا بِالْقَصْدِ وَالْحَالِ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ حَالُ
الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ فَيَنْبَسِطُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ حَالُ الْخَوْفِ
وَالْوَرَعِ فَيَنْقَبِضُ وَيَتَّقَشِفُ، وَالْكُلُّ عَلَى هُدًى مِنَ اللَّهِ^(١).

(١) قانون العلم لليوسي، ص ٨٩

فَصِّلْ

وَمِنْ آدَائِهِ أَنْ يَحْرِصَ عَلَى تَعْلِيمِ الطَّلَبَةِ وَتَفْهِيمِهِمْ بِبَذْلِ
جُهِدِهِ وَتَقْرِيبِ الْمَعَانِي لَهُمْ، مِنْ غَيْرِ إِكْثَارٍ لَا تَحْتَمِلُهُ
أَذْهَانُهُمْ، أَوْ بَسْطٍ لَا تَضْبِطُهُ أَفْكَارُهُمْ، وَأَنْ يُوضِّحَ لِمَتَوَقَّفِ
الذَّهْنِ مِنْهُمْ الْعِبَارَةَ، وَيَحْتَسِبَ إِعَادَةَ الشَّرْحِ لَهُ وَتَكَرَّارُهُ.

فَيَبْدَأُ بِتَصْوِيرِ الْمَسَائِلِ، ثُمَّ تَوْضِيحِهَا بِالْأَمْثَلَةِ، وَذِكْرِ
الدَّلَائِلِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ وَتَمَثِيلِهَا لِمَنْ لَمْ
يَتَأَهَّلْ لِفَهْمِ مَاخِذِهَا وَدَلِيلِهَا، وَيَذْكُرُ الْأَدِلَّةَ وَالْمَاخِذَ
لِمُحْتَمِلِهَا، وَيُبَيِّنُ لَهُ مَعَانِي أَسْرَارِ حِكْمِهَا وَعِلَلِهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ
بِتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ مِنْ فُرُوعٍ وَأُصُولٍ، وَمَنْ وَهَمَ فِيهَا فِي حُكْمٍ أَوْ
تَخْرِيجٍ أَوْ نَقْلِ، بِعِبَارَةٍ حَسَنَةِ الْأَدَاءِ، بَعِيدَةٍ عَنِ تَنْقِصِ أَحَدٍ
مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١).

(١) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص ٧٥)

فَصِّلْ

وَمِنْ آدَابِهِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِقَدْرِ إِسْمَاعِ السَّامِعِينَ ، وَلَا
يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَيَتَرَسَّلُ فِي كَلَامِهِ مُقْتَصِدًا مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ
وَلَا طَيْشٍ وَلَا سُرْعَةٍ تُخِلُّ وَلَا بَطْءٌ يُمَلُّ ، وَيُفَصِّلُ كَلَامَهُ ،
وَيَقِفُ وَيُعِيدُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَيُرَاعِي فِي الْعِبَارَةِ حَالَ
الْحَاضِرِينَ ، فَإِنَّ الْمُبْتَدِئَ يُخِلُّ بِهِ الْإِيجَازُ ، وَالْمُنْتَهَى يَضُرُّهُ
الْإِطْنَابُ وَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ^(١) .

فَصِّلْ

وَمِنْهَا أَنْ يُصْغِيَ إِلَى الْقَارِئِ حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقَدْرِ
الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ شَرَعَ هُوَ بَعْدَ مَا مَرَّ مِنَ الْأَسْتِفْتَاكِ ، فَيَسْتَغْلِ
بِتَفْرِيرِ الْكَلَامِ وَتَصْوِيرِهِ بِعِبَارَةٍ تَلِيْقُ بِالْحَاضِرِينَ .
وَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الدَّرْسِ وَالتَّصْنِيفِ طَرِيقَتَانِ :

(١) قانون العلم لليوسي ، ص ٩٠

- إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَتَلَفَّظَ الْأَلْفَاظَ الْمُفْرَدَةَ فَيُفْسِّرُهَا لَفْظًا لَفْظًا
وَيُحَرِّرَ اللَّغْوِيَّ وَالشَّرْعِيَّ وَالْعُرْفِيَّ وَالْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ
وَالْمُنْفَرِدَ وَالْمُشْتَرَكَّ وَالتَّثْنِيَّةَ وَالْجَمْعَ الْمُصَحَّحَ وَالْمُكَسَّرَ
وَالْمُعَلَّلَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا رَجَعَ إِلَى التَّرَاكِبِ
فَيُفْسِّرُهَا وَيُبَيِّنُ التَّصْدِيقَ بَعْدَ التَّصَوُّرِ.

- ثَانِيهَا: أَنْ يَخْلِطَ الْكُلَّ وَيُقَرِّبَهَا ضَرْبَةً، فَفِي كُلِّ تَرْكِيبٍ
يُبَيِّنُ مُفْرَدَاتِهِ وَنَسَبَتِهِ.

وَالطَّرِيقَةُ الْأُولَى أَخْصُ بِتَحْرِيرِ الْمُفْرَدَاتِ عَلَى مَا
يَنْبَغِي، وَلَكِنْ لَا تَخْلُو مِنْ صُعُوبَةٍ عَلَى الْمُبْتَدِئِ وَتَهْوِيلٍ
عَلَيْهِ، فَهِيَ لَا تَقُوعُ بِالْمَتَوَسِّطِ وَالْمُنْتَهَى، وَالثَّانِيَةُ أَرْفَقُ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ بَحْثٌ أَوْ شُبْهَةٌ أَوْ رَأْيٌ بَاطِلٌ قَرَّرَ
الْمُدَّرِّسُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَا سَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكَلَامِ، وَلَا
يَمْنَعُ بَطْلَانَهُ عِنْدَهُ مِنْ تَقْرِيرِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ أَهْلِ الطَّيِّشِ
وَالْجَهْلِ، ثُمَّ يَقَرَّرُ جَوَابَ ذَلِكَ أَوِ الرَّدَّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي
الْكَلَامِ، وَإِلَّا أَجَابَ مِنْ عِنْدِهِ إِنْ أُمِكَنَهُ.

وَإِنْ يَسَّرَ اللَّهُ الْجَوَابَ الصَّحِيحَ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ مِنَ
الْحَاضِرِينَ فَلْيَقْبَلْهُ إِنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَهُ، وَلَا يَسْتَنْكِفْ عَنْ
قَبُولِهِ لِصُدُورِهِ مِمَّنْ دُونَهُ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ يُظْهِرُهُ اللَّهُ حَيْثُ شَاءَ
عَلَى يَدِ مَنْ يَشَاءُ، وَالْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، وَحَقُّ الْعَالِمِ أَنْ
لَا يَعْتَقِدَ أَنَّ الْأَمْرَ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَنَّهُ فِي غُنْيَةٍ عَنِ الزِّيَادَةِ
وَكِفَايَةٍ عَنِ الْفَائِدَةِ، هِيَ هَاتِ، بَلْ يَجْلِسُ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ يُفِيدَ
وَيَسْتَفِيدَ.

وَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ بَاطِلًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ بِصَوْلَةٍ
التَّعْنِيفِ وَالتَّزْيِيفِ وَالتَّجْهِيلِ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّمًا، لَا مُتَعَتِّيًا؛ فَإِنَّ
ذَلِكَ الرَّدَّ يُخَمِّدُ قَرَائِحَ الْمُتَعَاطِينَ وَيُكْسِبُهُمْ ضَعْفًا فِي
الْمَدَارِكِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْجُمُودِ وَالْحِرْمَانِ، بَلْ يَرُدُّهُ بِلَطَافَةٍ
فَيَقُولُ مَثَلًا: كَلَامُكَ حَسَنٌ لَوْ سَلِمَ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

وَهَكَذَا يَفْعَلُ مَعَ الْحُذَاقِ فَيَحْثُثُهُمْ عَلَى التَّفَهُّمِ وَالبَحْثِ،
وَيُرْخِي لَهُمُ الْعَنَانَ، وَيَصْرِفُ أَعْيُنَهُمْ عَنِ الْخَطَا وَالْخَطَلِ.

ثُمَّ إِنْ سَنَحَ لَهُ بَحْثٌ فِي الْكَلَامِ أَوْ أُورِدَ عَلَيْهِ بَحْثٌ
فَلْيُسْتَعْلَمَ بِهِ إِنْ كَانَ عُقُولُ الْحَاضِرِينَ تَبْلُغُهُ، وَإِلَّا أَعْرَضَ عَنْهُ
حَتَّى يَكُونَ مَعَ أَهْلِهِ، وَيَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ بَعْبَارَةً تُوَافِقُ عُقُولَ
أَهْلِ الْمَجْلِسِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ أَوْجَبُ.

فَضَّلْ

وَلْيُخَذَرِ الْمُدَرِّسُ أَنْ يَقْفَرَ عَلَى الْبَحْثِ وَالْإِيرَادِ قَبْلَ
شَرْحِ الْكَلَامِ، أَوْ يَتَسَارَعَ إِلَى رَدِّ مَذْهَبٍ أَوْ شُبْهَةٍ أَوْ بَحْثٍ
أَوْ سُؤَالٍ قَبْلَ تَقْرِيرِهِ.

وَمَتَى احتَاجَ الْكَلَامُ - إِفْرَادًا أَوْ تَرْكِيبًا - أَوْ الْبَحْثُ فِيهِ أَوْ
الْجَوَابُ إِلَى دَلِيلٍ أَوْ شَاهِدٍ أَوْ مِثَالٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِثْبَانِ بِهِ فِي
مَحَلِّهِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِمَا يَكُونُ بِهِ
التَّصْحِيحُ وَالتَّبَيُّنُ، وَلَا إِغْرَابٍ يُحَيِّرُ أَفْكَارَ الْحَاضِرِينَ.

وَمَتَى احتَاجَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى تَوْطِئَةٍ وَمُقَدِّمَةٍ
يُسْتَعَانَ بِهَا عَلَى الْفَهْمِ أَوْ التَّصْدِيقِ تَعَيَّنَ الْبَدْءُ بِهَا بِحُسْنِ

بَيَانٍ وَاخْتِصَارٍ، حَتَّى يَكُونَ كَلَامُ الْمُدَرِّسِ بِحَيْثُ لَوْ سَطَرَ
كَانَ تَصْنِيفًا حَسَنَ الرَّصْفِ مَقْبُولًا.

وَهَذَا أَيْضًا مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِيَّةِ فِي الطَّلَبَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا
يَبْلُغُ الطَّالِبُ - لِقُصُورِهِ - إِلَى فَهْمِ الْعِبَارَةِ الْمُحْكَمَةِ، فَلَا بُدَّ
مِنَ النُّزُولِ مَعَهُ إِلَى عِبَارَةٍ أَوْضَحَ بِالْفَاطِ مُتَدَاوِلَةٍ وَتَرَائِبٍ
تَلِيْقُ بِحَالِهِ، وَلَا عَيْبَ فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْمَقْصُودُ
الْإِفْهَامَ.

فَضَّلْ

إِذَا فَرَعَ الْمُدَرِّسُ مِنْ شَرْحِ الدَّرْسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطْرَحَ
مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الطَّلَبَةِ، يَمْتَحِنُ بِهَا فَهْمَهُمْ وَضَبْطَهُمْ
لِمَا شَرَحَ لَهُمْ، فَمَنْ ظَهَرَ اسْتِحْكَامُ فَهْمِهِ لَهُ بِتَكَرُّرِ الْإِصَابَةِ
فِي جَوَابِهِ شَكَرَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ تَلَطَّفَ فِي الْإِعَادَةِ لَهُ.

وَالْمَقْصُودُ بِطَرَحِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الطَّالِبَ رُبَّمَا اسْتَحْيَى مِنْ
قَوْلِهِ: «لَمْ أَفْهَمْ»؛ إِمَّا لِرَفْعِ كُلْفَةِ الْإِعَادَةِ عَنِ الْمُدَرِّسِ، أَوْ
لِضِيقِ الْوَقْتِ، أَوْ حَيَاءً مِنَ الْحَاضِرِينَ، أَوْ كَيْلًا تَتَأَخَّرُ

قَرَأَتْهُمْ بِسَبِيهِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ
لِلطَّالِبِ: هَلْ فَهَمْتَ؟ إِلَّا إِذَا أَمِنَ مِنْ قَوْلِهِ: «نَعَمْ» قَبْلَ أَنْ
يَفْهَمَ، فَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ مِنْ كَذِبِهِ - لِحَيَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ - فَلَا يَسْأَلُهُ عَنْ
فَهْمِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا وَقَعَ فِي الكَذِبِ بِقَوْلِهِ: «نَعَمْ» لِمَا قَدَّمَاهُ
مِنَ الْأَسْبَابِ، بَلْ يَطْرَحُ عَلَيْهِ مَسَائِلَ كَمَا ذَكَرْنَا^(١).

فَضَّلْ

وَمِنْهَا أَنْ يُطَالِبَ الْمُدَرِّسُ الطَّلَبَةَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ
بِإِعَادَةِ الْمَحْفُوظَاتِ، وَيَمْتَحِنَ ضَبْطَهُمْ لِمَا قَدَّمَ لَهُمْ مِنْ
الْقَوَاعِدِ الْمُهِمَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْغَرِيبَةِ، وَيَخْتَبِرُهُمْ بِمَسَائِلَ تَنْبِيهِ
عَلَى أَصْلٍ قَرَّرَهُ أَوْ دَلِيلٍ ذَكَرَهُ، فَمَنْ رَأَاهُ مُصِيبًا فِي الْجَوَابِ
وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شِدَّةَ الْإِعْجَابِ شَكَرَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ يَبْنِي
أَصْحَابَهُ لِيُبْعِثَهُ وَإِيَّاهُمْ عَلَى الْأَجْتِهَادِ فِي طَلَبِ الْإِزْدِيَادِ، وَمَنْ

(١) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص ٧٦)

يَرَاهُ مُقْصَرًا وَلَمْ يَخَفْ نُفُورَهُ أَنَّبَهُ عَلَى قُصُورِهِ ، وَحَرَّضَهُ عَلَى
عُلُوِّ الْهِمَّةِ وَنَيْلِ الْمَنْزِلَةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ^(١) .

فَضَّلَ

فِي الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ التَّصْنِيفِ وَالتَّدْرِيسِ

أَعْلَمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفَتْ أَحْوَالُهُمْ فِي هَذَا ، فَمِنْهُمْ
مَنْ اسْتَغْرَقَ زَمَانَهُ فِي التَّدْرِيسِ فَقَلَّ تَصْنِيفُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ
بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَالْكُلُّ مَنفَعَةٌ لِلنَّاسِ :

- أَمَّا التَّدْرِيسُ : فَنَفْعٌ حَاضِرٌ يَنْتَشِرُ بِهِ الْعِلْمُ فِي الْآفَاقِ .

- وَأَمَّا التَّصْنِيفُ : فَنَفْعٌ مُدَّخَرٌ يُوجَدُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ .

وَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يُرَاعِيَ حَالَ الْوَقْتِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ وَجُودُ
طَلَبَةِ الْعِلْمِ التَّجَبُّاءِ فَلْيَسْتَغْلِ بِهِمْ ، وَيُودِعِ الْحِكْمَةَ صُدُورَهُمْ ،
وِإِلَّا فَلْيُودِعْ عِلْمَهُ بَطُونِ الْأَوْرَاقِ ، وَإِنْ كَانَ التَّوَسُّطُ
فَالْتَّوَسُّطُ ، وَهُوَ الْأَخْذُ مِنْ كُلِّ قِسْمٍ بِطَرَفٍ .

(١) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص ٧٧)

وَقَدْ يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ ضَاعَ ، فَلَا غِنَى فِيهِ عَنِ التَّصْنِيفِ ، كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ شَيْءٌ مَفْرُوعٌ مِنْهُ بِمَا صُنِّفَ فِيهِ فَالتَّصْنِيفُ فِيهِ كُفَّةٌ^(١) .

فَضْلٌ

فِي فَضْلِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ

الْكِتَابَةُ سَبَبٌ إِلَى تَخْلِيدِ كُلِّ فَضِيلَةٍ ، وَذَرِيعَةٌ إِلَى تَوْرِيثِ كُلِّ حِكْمَةٍ جَلِيلَةٍ ، وَمُوصِلَةٌ لَنَا مَا تَكَلَّمَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْجَمِيلَةِ ، وَمُبَلِّغَةٌ إِلَى الْأُمَمِ الْآتِيَةِ أَخْبَارَ الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ وَمَعَارِفَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ ، حَتَّى كَأَنَّ الْخَالِفَ يُشَاهِدُ السَّالِفَ .

فَمَتَى أَرَدْتَ مُجَالَسَةَ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَاضِينَ ، وَمُحَادَثَةَ شَيْخٍ مِنَ الشُّيُوخِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، فَانْظُرْ فِي الْكُتُبِ الَّتِي صَنَّفَهَا ، وَمَجْمُوعَاتِهِ الَّتِي أَلْفَهَا ، وَنَوَادِرِهِ الَّتِي رَسَمَهَا ، وَحِكْمِهِ الَّتِي

(١) قانون العلم لليوسي (ص ٣٤٩)

أَحْكَمَهَا ، فَإِنَّكَ تَجِدُهُ مُحَاطِبًا لَكَ ، وَمُعَلِّمًا وَمُرْشِدًا وَمُفَقِّهًا ،
مَعَ مَا يَحْصُلُ لَكَ مِنَ الْأُنْسِ بِكِتَابِهِ ، وَمَا تَسْتَعْمِلُ مِنْ حِكْمِهِ
وَصَوَابِهِ .

فَكَمْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاضِحَةٍ ، وَحِكْمَةٍ نَافِعَةٍ ، وَمَوْعِظَةٍ جَامِعَةٍ ،
وَقِصَّةٍ وَاقِعَةٍ ، وَحُجَّةٍ قَاطِعَةٍ ، وَسُنَّةٍ سَاطِعَةٍ ، قَدْ خَزَنَهَا
الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ ، وَنَقَشَهَا فِي الْحِجَارَةِ وَالْدَّفَاتِرِ ، فَكَمْ مِنْ كَلِمَةٍ
نَفَعَ اللَّهُ بِهَا قَارِئَهَا ، وَفَائِدَةٍ بَيَّنَّتِ الْحَقِيقَةَ لِطَالِبِهَا .

فَضَّلْ

فِي الْمَقْصُودِ مِنَ التَّأْلِيفِ

قَالَ الشَّيْخُ شِهَابُ الدِّينِ الْمَقْرِي فِي أَزْهَارِ الرِّيَاضِ :
رَأَيْتُ بِحَظِّ بَعْضِ الْأَكَابِرِ مَا نَصَّهُ : الْمَقْصُودُ بِالتَّأْلِيفِ سَبْعَةٌ :
شَيْءٌ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ فَيُؤَلَّفْ ، أَوْ شَيْءٌ أُلْفَ نَاقِصًا فَيُكَمَّلْ ، أَوْ
خَطَأً فَيُصَحَّحْ ، أَوْ مُشْكِلٌ فَيُسْرَحْ ، أَوْ مُطَوَّلٌ فَيُخْتَصَّرْ ، أَوْ
مُفْتَرَقٌ فَيُجْمَعْ ، أَوْ مَنْثُورٌ فَيُرْتَبَّ .

وَقَدْ نَظَمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ :

أَلَا فَاعْلَمَنَّ أَنَّ التَّالِيفَ سَبْعَةٌ لِكُلِّ لَيْبٍ فِي النَّصِيحَةِ خَالِصٍ
 فَشَرْحٌ لِإِعْلَاقٍ وَتَصْحِيحٌ مُخْطِئٍ وَإِدْءَاغٌ حَبْرٍ مُقَدِّمٍ غَيْرِ نَاقِصٍ
 وَتَرْتِيبٌ مُنْشُورٌ وَجَمْعٌ مُفَرَّقٌ وَتَقْصِيرٌ تَطْوِيلٌ وَتَشْمِيمٌ نَاقِصٌ^(١)

(١) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (ج٣/ص٣٤، ٣٥)

خَاتِمَةٌ

فِي فَوَائِدِ مُهِمَّةٍ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَيِّمَةِ

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: لَبَابٌ مِنَ الْعِلْمِ أَعْلَمُهُ وَلَا أَعْمَلُ بِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً مُتَطَوَّعًا، وَلَبَابٌ أَعْلَمُهُ وَأَعْمَلُ بِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَلْفِ رَكْعَةٍ مُتَطَوَّعًا.

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ: قَوْلُهُ: «وَلَا أَعْمَلُ بِهِ» يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّاهِرِ ابْنُ بَشِيرٍ الْمَهْدَوِيُّ (ت ٥٣٦هـ): طَالِبُ الْعِلْمِ لَهُ خَمْسُ مَرَاتِبَ، أَحَدُهَا: أَنْ يُنْصِتَ وَيَسْتَمِعَ، ثُمَّ يَسْأَلَ فَيَفْهَمَ مَا سَمِعَ، ثُمَّ أَنْ يَحْفَظَ مَا يَفْهَمُ، ثُمَّ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا يَعْلَمُ، ثُمَّ أَنْ يُعَلِّمَ مَا يَعْلَمُ^(٢).

(١) اختصار المدونة للإمام ابن أبي زيد القيرواني (ج ١/ص ١٨)

(٢) كتاب التحرير (ص ٢٣)

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ زَرُوقٌ رَحِمَهُ اللهُ: طَالِبُ الْعِلْمِ فِي بَدَايَتِهِ
 شَرْطُهُ الْاسْتِمَاعُ وَالْقَبُولُ، ثُمَّ التَّصَوُّرُ، وَالتَّفَهُُّمُ، ثُمَّ التَّعْلِيلُ
 وَالْاسْتِدْلَالُ، ثُمَّ الْعَمَلُ وَالنَّشْرُ. وَمَتَى قَدَّمَ رُتْبَةً عَنْ مَحَلِّهَا
 حُرِّمَ الْوُصُولُ لِحَقِيقَةِ الْعِلْمِ مِنْ وَجْهِهَا^(١).

وَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: كُلُّ طَالِبٍ اعْتَنَى بِاللَّفْظِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَعْنَى
 فَاتَهُ تَحْصِيلُ الْمَعَانِي، وَكُلُّ طَالِبٍ أَهْمَلَ اللَّفْظَ كَانَ الْمَعْنَى
 بَعِيدًا عَنْهُ، وَمَنْ افْتَصَرَ عَلَى فَهْمٍ مَا يُؤَدِّيهِ اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ
 تَعَمَّقَ وَلَا تَتَّبَعَ كَانَ أَقْرَبَ لِإِفَادَتِهِ وَاسْتِفَادَتِهِ. فَإِنْ أَضَافَ
 لِفَهْمِ الْمَعْنَى إِجْرَاءَ النَّظَرِ فِي حَقِيقَتِهِ بِأُصُولِهِ اهْتَدَى
 لِلتَّحْقِيقِ؛ إِذِ الْعُلُومُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكَ وَمِنْهَا كُنْتَ بَعِيدًا
 عَنْهَا، فَمِنْكَ بِلَا مِنْهَا فَسَادٌ وَضَلَالٌ، وَمِنْهَا بِلَا مِنْكَ مُجَازَفَةٌ

(١) تأسيس القواعد والأصول (ص ٥٨)

وَتَقْلِيدُ، وَمِنْكَ وَمِنْهَا تَوْفِيقٌ وَتَحْقِيقٌ، وَلِذَا قِيلَ: «فَبِ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسَّرُ»^(١)»^(٢).

وَقَالَ رَحِمَهُ: الْعُلُومُ الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: عِلْمُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، يَعْنِي التَّوْحِيدَ، وَطَرِيقُ اخْذِهِ أَنْ يُحَقَّقَ تَرْجَمَةً عَقِيدَةً مُهَذَّبَةً كَعَقِيدَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، وَيَأْخُذَ بَرَاهِينَهَا بِأَيِّ وَجْهِ أَمْكَنُهُ، دُونَ فَرَضِ الشُّبْهِ وَالْإِشْكَالَاتِ، مَعَ تَشَوُّفِهِ لِمَوَادِّ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَشَوَاهِدِ الْوُجُودِ، وَدَلَائِلِ الصَّنْعِ وَغَيْرِهِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ نُصَبَ عَيْنِيهِ حَتَّى تَنْصَبَ حَقِيقَتُهُ بِهِ انْصِبَاغًا يَقْتَضِي لَهُ ثُبُوتَ الْيَقِينِ بِوَجْهِ يَجِدُ لَذَّتَهُ، فَإِذَا حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ اسْتَمَرَّتِ النَّفْسُ فِي الْجَوْلَانِ فِي مَعَانِيهِ إِلَى حَدِّ مَا قُسِمَ لَهَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ،

(١) هو كلام سيبويه، ذكره في الكتاب (ج ١/ص ٢٦٦) تحقيق عبد السلام

هارون، ط ٣. مكتبة الخانجي. والمراد بالتفسير: التعليل.

(٢) تأسيس القواعد والأصول (ص ١١١)

وَسَارَ بِذَلِكَ سِرًّا مُبَارَكًا يَعْرِفُهُ عِنْدَ تَوَجُّهِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى وَصْفِهِ.

. الثَّانِي: عِلْمُ الْفِقْهِ، وَطَرِيقُهُ فِيهِ أَنْ يَأْخُذَهُ مُسْلِمًا عَنْ أَيْمَتِهِ الْمُعْتَبَرِينَ فِي وَقْتِهِ، طَالِبًا صُورَتَهُ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ، حَتَّى يَتَّصِرَ جُمْلَةُ الْأَبْوَابِ وَعُقُودُهَا مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْمَبَادِي مُشْتَتَةٌ لِلذَّهْنِ، حَتَّى إِذَا عَرَفَ ذَلِكَ تَشَوَّفَ لِلْوُجُوهِ وَالنَّظَائِرِ بِوَجْهِ خَفِيفٍ، ثُمَّ لِلتَّعَالِيلِ وَالْحِكَمِ، وَمِنْ هُنَا يَعْرِفُ مَوَادَّ الوجودِ وَوُجُوهَهُ، وَتَصَرَّفَ الْحَقِّ فِيهِ تَكْلِيفًا وَتَعْرِيفًا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُرْتَبِّ عَلَى الْآخَرِ، فَيُطْلَعُ فِي أَفْقِ الْقَلْبِ طَالِعُ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ لِمَنْ أَهْلَ لَهُ، بَأَنْ يَجْعَلَ الْقَلْبَ فِي ذَلِكَ، لَا فِيمَا لَا يَعْنِي، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى مُتَعَلِّقَاتِ الْمَسَائِلِ فَقَطْ، فَإِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ مُشْتَتَةٌ، لَا سِيَّمَا لِمَنْ لَا هِمَّةَ لَهُ، فَافْهَمْ.

. الثَّالِثُ: عِلْمُ الْحَدِيثِ، أَعْنِي فِقْهَهُ، لَا صُورَةَ الْأَدَاءِ وَكَيْفِيَّتَهُ، وَيَسْتَدْعِي ذَلِكَ الْعِلْمَ بِالتَّفْسِيرِ، وَهُمَا اللَّذَانِ تَظْهَرُ

بِهِمَا حَقَائِقُ الْأَنْوَارِ مِنَ الْعِلْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، لَكِنْ لِمَنْ اتَّسَعَ
 نَظَرُهُ إِلَى حَدِّ يَفْقَهُ بِهِ مَوَارِدَ الْحِكْمِ وَالْحِكْمَةِ، وَلَا يَخْرُجُ
 عَنْ مَقَاصِدِ الْأَيْمَةِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، لَا لِمَنْ لَا يَتَّقِدُ
 بِالْمَنْقُولِ وَلَا يَتَصَرَّفُ بِالْمَعْقُولِ وَيَسْتَخِفُّ بِالْمَقُولِ، وَلَكِنْ
 كَمَا قِيلَ: «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ».

وَمَنْ أَخَذَ عِلْمَ حَالِهِ مِنْ نُصُوصِ الْأَيْمَةِ كَانَ نُورُهُ وَفَتْحُهُ
 مِنْهُمْ، وَمَنْ أَخَذَهُ عَنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَكَذَلِكَ إِنْ
 كَانَ مُحِقًّا، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ لِعَيْرِ الْعَالِمِ مَزَلَّةٌ، وَمَنْ فَاتَهُ
 الْاِفْتِدَاءُ فَاتَهُ الْاهْتِدَاءُ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ إِمَامًا يُهْمِلُ أَقْوَالَ
 السَّلَفِ، بَلْ يَتَّبِعُ آثَارَهُمْ، وَمَنْ خَالَطَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ
 وَفَقَّهَهُمَا عَرَفَ مَا قُلْنَاهُ، وَهَذَا الْحَرْفُ هُوَ الَّذِي يُنَبِّهُ عَلَيْهِ
 سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ فِي رَسَائِلِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْبِدْعَةِ
 وَالتَّقْلِيدِ، فَاَنْظُرْهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الرَّابِعُ: عِلْمُ الْأَحْوَالِ وَالْمُنَازَلَاتِ ، وَمَا يَجْرِي فِيهَا مِنْ
آدَابٍ وَمُعَامَلَاتٍ ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ أَهْلُ التَّصَوُّفِ ،
وَلِلنَّاسِ طَرِيقَانِ:

- طَرِيقَةُ رُؤْيَا الْحَقِّ مِنْ أَوَّلِ قَدَمٍ ، وَالْعَمَلُ عَلَى ذَلِكَ
بِالْإِنْجِيَّاسِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ طَرِيقُ الشَّاذِلِيَّةِ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ .

- وَطَرِيقُ رُؤْيَا النَّفْسِ وَاطِّلَاعِ الْحَقِّ عَلَيْهَا ، وَالْعَمَلُ
عَلَى ذَلِكَ ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْغَزَالِيِّ وَمَنْ جَرَا مَجْرَاهُ .

وَكُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَنْدٌ لِحَدِيثٍ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» ،
وَهَذِهِ لِلْأَوَّلِينَ ، وَإِلَّا «فَإِنَّهُ يَرَاكَ» ، وَهَذِهِ لِلْآخَرِينَ ،
فَافْهَمُ^(١) .

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَنْ طَلَبَ مِنْ عُلُومِ الْقَوْمِ دَقِيقَهَا قَبْلَ
عِلْمِهِ بِجُمْلَةٍ أَحْكَامِ الْعُبُودِيَّةِ مِنْهَا ، وَعَدَلَ عَنْ جَلِيِّ الْأَحْكَامِ
إِلَى غَامِضِهَا ، فَهُوَ مَخْدُوعٌ بِهَوَاهُ ، لَا سِيَّمَا إِنْ لَمْ يُحْكَمْ

(١) شرح المباحث الأصلية (ص ١١٦ - ١١٨)

الظواهرِ الفقهيةَ لِلْعِبَادَاتِ ، وَيُحَقِّقِ الْفَارِقَ بَيْنَ الْبِدْعَةِ
وَالسُّنَّةِ فِي الْأَحْوَالِ ، وَيُطَالِبُ نَفْسَهُ بِالتَّحَلِّي قَبْلَ التَّحَلِّي^(١) .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّوسِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الدَّرَاكَةِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَلَائِيِّ
الْمَكْنَسِيِّ (ت ١١٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَتَعْرِفُ أَدَبَ الْمُتَعَلِّمِ
وَأَدَبَ الْمُعَلِّمِ؟ أَمَّا أَدَبُ الْمُتَعَلِّمِ فَهُوَ الَّذِي إِذَا فَهِمَ مَسْأَلَةً لَمْ
يَتَخَطَّ لِأُخْرَى حَتَّى يَعْزِضَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِنْ
وَجَدَ نَفْسَهُ قَدْ تَخَلَّقَتْ بِتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى
عِلْمِهَا وَعَلَى التَّخَلُّقِ بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَتَخَلَّقْ بِهَا تَابَ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى وَالْزَمَ نَفْسَهُ التَّخَلُّقَ بِهَا ، ثُمَّ يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
الْعِلْمِ بِهَا وَعَلَى التَّخَلُّقِ بِهَا أَيْضًا .

وَكَذَا الْمُعَلِّمُ إِذَا قَرَّرَ مَسْأَلَةً وَقَفَ حَتَّى يَعْزِضَهَا عَلَى
نَفْسِهِ ، فَإِنْ تَخَلَّقَ بِهَا حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِلْمِ وَالتَّخَلُّقِ ،

(١) تأسيس القواعد والأصول ، (ص ٤١)

وَالْإِلَّا تَابَ وَتَخَلَّقَ بِهَا، فَيَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا،
 حَتَّى يَصِيرَ الْإِنْسَانُ حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ، فَبِهَذَا
 يَكُونُ الْعِلْمُ عِلْمًا نَافِعًا، وَإِلَّا كَانَ حِرْفَةً لِصَاحِبِهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ
 تَعَالَى (١).

وقال الإمام أَبُو عَرَفَةَ التُّونِسِيُّ (ت ٨٠٣هـ) فِي تَفْسِيرِ
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾
 (٧) [الروم: ٧]: دَمَّهْمُ عَلَى مَعْرِفَةِ أُمُورِ الْحَيَاةِ مَعَ الْجَهْلِ
 بِأُمُورِ الْآخِرَةِ، وَقَدْ ذَكَرُوا فِي أَوَائِلِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ أَنَّ سَعَادَةَ
 الْمَرْءِ فِي قُوَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، فَالْعَمَلِيَّةُ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
 وَالصَّوْمِ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ فِي غَيْرِ طَاعَةٍ، وَالْعِلْمِيَّةُ
 كَالنَّظَرِ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَمَا يَجِبُ
 لِلَّهِ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَفِي الْمَعَادِ وَالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ، وَهَؤُلَاءِ

(١) مباحث الأنوار، (ص ١٧٢)

اَشْتَعَلُوا بِالْعِلْمِ الظَّاهِرِ الْبَدِيهِيِّ الصَّرُورِيِّ، وَتَرَكُوا الْعِلْمَ
الْبَاطِنَ النَّظَرِيَّ لِأَنَّ الْعَقْلَ عُلُومَ ضَرُورِيَّةٍ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْأَزْرَقِ: بَلَغَنِي عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّهُ لَقِيَ
الْأَبِّيَّ فِي ابْتِدَاءِ طَلَبِهِ، وَهُوَ قَدْ جَمَعَ بَعْضَ مَا يُقَالُ أَنَّ أَكْلَهُ
يُعِينُ عَلَى الْحِفْظِ وَيُقَوِّي ذِكَاءَ الْعَقْلِ، فَقَالَ لَهُ: عَلَيْكَ
بِمَعْجُونِ الْعَرَبِيَّةِ، وَسَفُوفِ الْمَنْطِقِ، وَشَرَابِ الْأُصُولِ^(٢).

وَفِي رِسَالَةٍ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ: وَعَلَيْكَ بِمَنْ يَزِيدُكَ كَلَامُهُ
فَهْمًا، وَمُنَازَعَتُهُ عِلْمًا، وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ حِكْمَةً، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ
عِبْرَةً، إِنْ تَكَلَّمَ لَمْ يَلُغْ، وَإِنْ صَمَتَ لَمْ يَلْهُ، وَإِنْ نَظَرَ لَمْ
يَغْفُلْ، وَإِنْ طَلَبَ لَمْ يُبْطِئْ، فَاسْتَكْثِرْ مِنْ هَؤُلَاءِ فَنِعَمَ
الْخُلَطَاءُ، إِنْ غَفَلْتَ أَيْقُظُوكَ، وَإِنْ زَلَلْتَ اسْتَنْقِذُوكَ، لَا

(١) تقييد السلاوي (ق ٥٤/أ)

(٢) روضة الإعلام، (ج ٢/ص ٧٦٤)

يَتَعَايَنُونَ بِالْهَمَزِ، وَلَا يَتَنَابَرُونَ بِالْأَلْفَابِ، إِخْوَانُ صِدْقٍ
وَحَيْرٍ^(١).

وقال الشيخ زروق رَحِمَهُ اللهُ: طَلَبُ الْعِلْمِ يَحْتَاجُ إِلَى
أَرْبَعَةٍ:

- تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ فالأهم.
- وَأَخْذُهُ عَنِ النَّقِيِّ أَوْ النَّقِيِّ الْأَعْلَمِ.
- وَبَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي طَلَبِ التَّحْصِيلِ.
- وَالْحِرْصُ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا أُمِّكَنَ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ
يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ.

مَلَّتْ

(١) أورد ابن أبي زيد القيرواني في اختصار المدونة (ج١/ص١٨)

دار الإمام عبد الله بن مسعود
تونس

